

آليات الدعم المقاولاتي في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي
- دار المقاولاتية نموذجاً -

**Entrepreneurial support mechanisms in university environments and their role in achieving economic diversification
- The entrepreneurship house as a model-**

د. عرابي محفوظ¹

Dr. Arabi Mahfoude

جامعة ألكلي محمد أولحاج، البويرة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2023/03/20؛ تاريخ القبول: 2023/04/10؛ تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو القاء الضوء على إمكانية آليات الدعم المقاولاتي ممثلة في دار المقاولاتية بهذه الدراسة في تحفيز المؤسسات الناشئة بالأوساط الجامعية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، وكذا محاولة تصور للعلاقة بين دور المقاولاتية والتنوع الاقتصادي وبالتالي الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة "كيف تساهم دور المقاولاتية في ضمان تحقيق التنوع الاقتصادي؟" وتم اعتماد المنهج الوصفي وتقسيم الورقة البحثية لأربع محاور أساسية تخدم الإشكالية وتحقق الأهداف من الدراسة. وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة تبني فكرة النموذج المقترح كاستراتيجية متكاملة من شأنها النهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وضمان تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، دار المقاولاتية، التنوع الاقتصادي، الجزائر

Abstract:

The purpose of this study is to shed light on the possibility of entrepreneurial support mechanisms represented by the entrepreneurship house in this study to stimulate emerging enterprises in academia towards achieving economic diversification, as well as trying to visualize the relationship between the role of entrepreneurship. Entrepreneurship and economic diversification, thus answering the main question of the study, "How does the role of entrepreneurship contribute to ensuring economic diversification?" The descriptive approach was adopted and the research paper was divided into four main axes that serve the problem and enable the achievement of the objectives of the study.

1 المؤلف المرسل: عرابي محفوظ البريد الإلكتروني: a.mahfoud@univ-bouira.dz

The study concluded with a set of results and recommendations, the most important of which is the need to adopt the idea of the proposed model as an integrated strategy that would favor the different economic sectors and ensure the achievement of economic diversification. Dependence on the oil and gas sector.

Keywords: entrepreneurship, entrepreneurship house, economic diversification, Algeria.

I- تمهيد :

يغطي سوق الشغل في الجزائر نسبة ضئيلة من خريجي الجامعات، اذ يكون مصير أغلب الخريجين الى البطالة، لذا كان لزاما على الجامعة الجزائرية التدخل من خلال تكوين طلبتها وتحسيسهم بضرورة انشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال مختلف البرامج والدورات واستحداث الهيئات التي تلي حاجيات طلابها من خلال المساهمة في خلق فرص العمل وتسهيل دمجهم في الحياة العملية، ووفق هذا المنظور نشأت دار المقاولاتية كفرصة لتجسيد مشاريعهم المقاولاتية وتسهيل دخولهم الى عالم الأعمال وإنشائهم لمؤسسات ناشئة.

وكون الجزائر تعد من بين أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الامر الذي جعل اقتصادها يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، الا أنه وفي ظل ما يشهده العالم من تقلبات حادة في الأسعار وجب على الجزائر البحث عن خيارات استراتيجية لتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. ومن بين القطاعات الحيوية الواجب التحرك نحوها نجد المؤسسات الناشئة، فهذا القطاع قادر على تحقيق النمو ومواجهة التذبذب الناتج عن اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات ويستطيع أن يكونا بمثابة بديل استراتيجي لقطاع المحروقات، من خلال التنوع في نشاط مثل هذه المؤسسات على كافة القطاعات الاقتصادية.

الاشكالية:

مما سبق ذكره وبغية الاحاطة أكثر بالموضوع نحاول صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف تساهم دور المقاولاتية في ضمان تحقيق التنوع الاقتصادي؟

لمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بها نطرح مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بدار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي؟
- كيف يمكن تصور العلاقة بين دار المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي؟

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ارتباط قوية بين دار المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوع في غاية الأهمية ألا وهو اليات الدعم المقاولاتي ممثلة في دار المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي حيث يعتبر هذا الموضوع من موضوعات التي تحتاج الى البحث والتقييم المستمر هذا من جهة. ومن جهة أخرى تقترح فكرة جديدة لتصور العلاقة التي من شأنها توضيح معالم الارتباط بين دار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- الامام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بدار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي؛
 - الوقوف على هيكلية دار المقاولاتية في الجزائر؛
 - تقديم تصور جديد لترقية العلاقة بين دار المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- منهجية الدراسة:** للإمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بمختلف الأطر النظرية المبرزة للعناصر الأساسية لكل من دار المقاولاتية والتنويع الاقتصادي.
- الدراسات السابقة:** تم معالجة هذا الموضوع من عدة زوايا من طرف مجموعة من الباحثين والتي نوجزها فيما يلي:

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

- دراسة (بن وريدة وآخرون، 2021) كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الدور الفعال الذي تلعبه دور المقاولاتية في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. باستعراض أهم نشاطات دار المقاولاتية للمركز الجامعي لميلة سنوات (2015، 2021) تم التوصل الى أن دار المقاولاتية لميلة ساهمت بشكل كبير في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى طلبة المركز بفضل النشاطات التي تقوم بها حول مجال المقاولاتية.
- دراسة (زايدة وعبد الحميد، 2021) كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مساهمة دار المقاولاتية في عملية نشر الفكر المقاولاتي وتنمية روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة. باستعراض أهم النشاطات المقامة من طرف دار المقاولاتية بكل من جامعة تبسة وجامعة الوادي تم التوصل الى أنه بالرغم من النشاطات والعمليات التحسيسية التي تقوم بها دار المقاولاتية بالتعاون مع هيئات الدعم الا أن ذلك لا يعتبر كافيا لذلك وجب السعي لإعداد مناهج تربوية تعليمية تعنى بتعليم الفكر المقاولاتي والعمل الريادي وتنمية الآليات اللازمة بتجسيد هاته المشاريع على أرض الواقع.
- تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى أربع محاور شمل المحور الأول الإطار النظري للمقاولات والمقاول، وتم في المحور الثاني التطرق لدار المقاولاتية كألية لدعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، وشمل المحور الثالث عرض للمفاهيم الأساسية الخاصة بالتنوع الاقتصادي وفي آخر محور تم عرض تصور لسيرورة العلاقة بين دار المقاولاتية وتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

1.I- الاطار النظري للمقاولاتية والمقاول:

يعتبر مفهوم المقاولاتية من المفاهيم التي لاقت اهتماما بالغا بالدراسة والتحليل من طرف الباحثين الأكاديميين مثل Hfayolle, Schumpetr, Mintzberg وغيرهم الذين كان محور اهتمامهم محاولة الوصول إلى تعريف شامل للمقاولاتية ويلقى الاجماع عند الباحثين في هذا المجال، رغم ذلك بقي هذا المفهوم غامض، غير واضح ولا

يلقى الإجماع عند المختصين في هذا المجال خاصة عند تحليل هذا المفهوم مع المفاهيم المتعلقة بإنشاء مؤسسة صغيرة¹، ففي دراسة قام بها William gartner سنة 1987 والمنشورة سنة 1990 توصل من خلالها إلى أن هذا المصطلح معقد وصعب التحديد كونها ظاهرة غير متجانسة كثيرة الالتباس أثارت الكثير من النقاش في أوساط الباحثين والاقتصاديين دون أن يستطيعوا تحديد مفهوم موحد لها.² وعليه من خلال هذا المحور سنحاول الجمع لمختلف آراء الباحثين حول مفهوم المقاولاتية والمقاول وتقديمها في صورة ملخصة وواضحة مع الإشارة لكل جوانب هذين المصطلحين.

أولا تعريف المقاولاتية

أشار بيتر دريكر سنة 1985 إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية، مصطلح المقاولاتية الذي زاد الاهتمام به بشدة منذ القرن الثامن عشر والذي يرتبط غالبا بالمقاول،³ ويمكن تلخيص أهم التعريفات الخاصة بالمقاولاتية في الطرح التالي:

- يعرف فايول المقاولاتية سنة 1990 على أنها ببساطة وبصفة خاصة عملية خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية وتتميز بدرجة عالية من عدم اليقين في ظل وجود الخطر مع مشاركة الأفراد بقوة حيث يجب عليهم تطوير سلوكهم و المرتكز أساسا على قبول التغيير والخطر المرتبط به مع الأخذ بزمام المبادرة والتسيير المستقل.⁴
- يعرف الخبيرين الاقتصاديين Joseph Schumpeter و Frank Knight المقاولاتية بأنها عملية الابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية.⁵
- عرف Michel Coster المقاولاتية على أنها ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه باستمرار، أما دراكر فقد عرفها بالفعل الإبداعي الذي يتضمن النظر للتغيير على فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة.⁶
- على الصعيد المحلي نجد أن المشرع الجزائري عرف المقاولاتية بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر، كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقولة على أنها استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم.⁷

• من خلال ما سبق من تعريفات يمكن النظر لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE للمقاولاتية كتعريف شامل حيث عرفت على أنها النشاط الديناميكي الذي يسعى لخلق قيمة من خلال إنشاء أو توسيع نشاط اقتصادي وعن طريق تحديد واستغلال منتجات جديدة، طرق جديدة أو أسواق جديدة.⁸ وعليه فالتعريف هنا يشير إلى الصور الرئيسية التي يمكن أن تتخذها المقاولاتية وهي كالآتي:

➤ **فرص للأعمال:** يعتبر هذا النموذج الأحدث في مجال البحث في المقاولاتية، حيث جاء في كتابات shane et Venkatarman أن مجال المقاولاتية يتضمن جانبين، الأول اهتم بالمقاول الذي يحدد ويكشف ويستغل الفرصة، في حين الجانب الثاني يهتم بوجود فرصة عمل في حد ذاتها، انطلاقا من هذا فإن المقاولاتية تعتمد بالأساس على تحديد الفرصة وتقييمها وصولا لإمكانية استغلالها بما يتاح من إمكانيات وموارد.⁹

➤ **إنشاء منظمة:** هذا التيار يتزعمه Garter الذي يعتبر أن القاولاتية هي إنشاء منظمات جديدة، تشمل مجموع الممارسات التي يقوم بها المقاول من جمع وتنظيم الموارد المختلفة سواء كانت المالية، بشرية، معلوماتية، مادية وغيرها من أجل خلق مؤسسة جديدة (فرحي و بخوش ، 2021، صفحة 3) وتتعدد صور خلق وإنشاء منظمة كما يلي:¹⁰

✓ خلق مؤسسة ذات نشاط جديد: حيث يقوم المقاول هنا بخلق نشاط إنتاجي أو خدماتي، وبالتالي خلق وسائل وطرق إنتاج جديدة.

✓ مؤسسات استعادة النشاط: وهو ما تعلق بمؤسسة أو نشاط متوقف أو موجود حيث يقوم المقاول باستعادة ومتابعة العمل فيه وتطويره.

✓ خلق مؤسسة من رحم مؤسسة: هنا يتعلق الأمر بأجير حيث تقوم المؤسسة الأم التي يزاوّل نشاطه بها بمساعدته على خلق نشاطه المستقل.

➤ **خلق القيمة:** هذا الاتجاه يتزعمه Bruyat 1993 الذي يعتبر أن المقاولاتية تتمحور حول دراسة العلاقة بين الفرد والقيمة التي ينشئها، فالفرد هو الشرط الأساسي لخلق القيمة فهو الذي يقوم بتحديد طرق الإنتاج وسعته وبدون هذا الفرد لا يتم خلق أو إنشاء قيمة جديدة.¹¹

➤ **الابتكار:** هو قدرة المقاولين على اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة وأيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة مختلفة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، انه اقتراح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع.¹²

ثانيا: تعريف المقاول:

تطور مفهوم المقاول مع تطور النشاط الاقتصادي وتعقده حتى أصبح على ما هو عليه اليوم بعد المرور بعدة مراحل ويمكن عرض جملة من التعريفات الخاصة بالمقاول فيما يلي:

- يعرف ريتشارد كونتيون المقاول على أنه شخص مغامر يستثمر في شراء السلع والأدوات، ويجمعها للحصول على منتج جديد مع فكره بيعها في المستقبل بأسعار غير مؤكدة، ويخوض المقاول المخاطرة ويجدد ويحقق فرص عمل مثمرة.¹³
- عرف Filion المقاول بأنه شخص مبدع، يتميز بالقدرة على تحديد الأهداف وتحقيقها، والبحث عن فرص الأعمال باعتدال وإبداع رغم أنها محفوفة بالمخاطر.¹⁴
- يعرف ألبرت شابيرو المقاول على أنه الشخص المبادر والمنظم للأليات الاجتماعية والاقتصادية ويتقبل مخاطر الفشل.¹⁵
- يرى Mark Casson أن المقاول هو شخص متخصص في صنع القرار يمتلك معرفة بديهية تمكنه من الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والتعامل معها من أجل الوصول إلى أهدافه.¹⁶ في حين قدم Schumpeter بعدا جديدا لمفهوم المقاول، فقد ربط هذا الأخير بالشخص المبدع والمبتكر والمجدد فهو كل من يستطيع إنتاج منتج جديد، استحداث أسلوب إنتاج جديد، فتح منفذ جديد للسوق، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد للإنتاج.¹⁷
- تبعا لكيرزنر فالمقاول هو من يستغل الفرص التي تكون في حالة عدم التوازن، وبنشاطه يشجع للوصول لحالة التوازن، وأهم ميزة للمقاول هي قدرته على تحليل فرص الربح الموجودة ومعرفته بالفرق بين سعر الشراء وأسعار البيع وهو يكشف هذه الفرص بفضل خبرته لمراحل السوق.¹⁸
- من خلال التعريفات السابقة يمكن إيراد جملة من الصفات التي يتحلى بها المقاول مثل الدافع نحو الإنجاز، تحمل المخاطرة، الحاجة للاستقلالية، العزيمة والمبادرة، الابداع والثقة بالنفس والائتمان والمسؤولية، كذلك الاستحواذ على الفرص والتوجه المستقبلي وتحمل الغموض.¹⁹

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية:

• الآثار الاقتصادية للمقاولاتية:

تؤثر المقاولاتية على البيئة الاقتصادية للدولة من خلال ما يلي:²⁰

➤ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ورفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة؛

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

- خلق فرص عمل جديدة والتقليل من حدة البطالة وكذا الإسهام في تنوع الإنتاج نظرا لتباين مجالات الإبداع لدى المقاولين؛
 - نقل التكنولوجيا والاستفادة منها في تطوير الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها؛
 - إيجاد أسواق جديدة وفتح المجال أمام اختراق الأسواق الدولية وزيادة القدرة التنافسية؛
 - المساهمة في النمو السليم للاقتصاد وتوجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة؛
 - تنوع الاقتصاد الوطني بما يضمن التخفيف من التبعية لقطاع المحروقات.
- الآثار الاجتماعية للمقاولاتية:

يرافق المقاولاتية ظهور نشاطات اقتصادية لها أثارها الاجتماعية بالإضافة إلى أثارها الاقتصادية، ومن أهم هذه الآثار الاجتماعية نذكر:²¹

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة وكذا القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل جديدة؛
 - المساهمة في تشغيل المرأة والحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن.
- 2.I: دار المقاولاتية كآلية لدعم المقاولاتية في الجامعة الجزائرية:**

تعتبر الجامعة قاطرة التنمية الاقتصادية في كل الدول، وهذا من خلال ضماها للتكوين الأكاديمي النوعي للطلبة في مختلف التخصصات إذ أنها توفر الظروف المناسبة والأدوات البحثية التي يحتاجها الطالبة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أصبح للجامعة توجهات أخرى يأتي على رأسها إعداد الطالب الجامعي لمرحلة ما بعد الجامعة، ومن بين هذه التوجهات هو إعداد الطالب الجامعي ليكون رائد أعمال مستقبلي، إذ أن الجامعة تمنح طلابها فرصة ذهبية لدخول عالم الأعمال من خلال إنشاء ما يسمى بدار المقاولاتية التي تمكن الشباب الجامعي من تجسيد أفكارهم ومشاريعهم من خلال الدعم والمرافقة التي تقدمها لهم.²²

أولا: التعريف بدار المقاولاتية:

تم اختيار مصطلح "دار" كونه يختلف عن غيره من التسميات الأخرى للمراكز أو المعاهد والتي توشي أكثر بالهيئات الأكاديمية أو التعليم الكلاسيكي، بالإضافة إلى أ، تسمية "دار" تمنح انطبعا بالديناميكية وتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة،²³ وهو المفهوم الذي تسعى دار المقاولاتية إلى تجسيده في الوسط الجامعي من خلال دعم الطلبة أصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة ومساعدتهم في تجسيدها على أرض الواقع.²⁴ ، إذن فدار المقاولاتية عبارة عن هيئة تم استحداثها في مختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (جامعات، مراكز جامعية ومدارس وطنية عليا)، وهي نتاج الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان

د. عرابي محفوظ.

الاجتماعي من أجل نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة الجامعيين وتكوينهم تكوينا يمكنهم من تحسيد أفكارهم ومشاريعهم المقاولاتية ودفعهم لأسواق العمل الحرة.

ومنذ سنة 2013 تم إنشاء 58 دار مقاولاتية تغطي جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث كانت هذه العملية تعميما للتجربة الناجحة لأول دار مقاولاتية تم إنشائها سنة 2007 بجامعة الاخوة منتوري بقسنطينة في إطار تعاون علمي وشراكة بين جامعة قسنطينة وجامعة بيار منديسغرونوبل بفرنسا وذلك نقلا عن التجربة الفرنسية لجامعة Grenoble سنة 2003.²⁵

ولقد ساهمت دور المقاولاتية خلال الفترة ما بين 2008 و 2016 في رفع نسبة الشباب الجامعيين من حملة الشهادات الجامعية المستفيدين من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej من 8% إلى 30% كما قدمت أكثر من 1623 نشاطا خلال الفترة 2013-2017 في مختلف مؤسسات التعليم العالي عبر الوطن، وساهمت في رفع نسبة إنشاء المشاريع المصغرة من طرف الشباب حملة الشهادات الجامعية من 6% سنة 2013 إلى 18% سنة 2016.²⁶

ثانيا: أهداف دار المقاولاتية:

حسب اتفاقية الإطار للشراكة التي تم إبرامها بتاريخ 09 ماي 2017 بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على هامش المنتدى الوطني لترقية ثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي الذي انعقد بالمدرسة الوطنية العليا لإدارة الأعمال بالقليعة، فإن الأهداف المرجوة من إنشاء دور المقاولاتية في المؤسسات الجامعية تأتي في إطار الأهداف العامة للسياسة الوطنية للتشغيل، وتماشيا مع سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تعزيز علاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي. ولقد تمحورت الأهداف التي نصت عليها اتفاقية الشراكة في ما يلي:²⁷

- وضع إطار للتشاور والشراكة يسمح بترقية وتطوير الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي؛
- تعميم دار المقاولاتية على كافة المؤسسات الجامعية؛
- تحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين والطلبة من خلال برامج نشاطات تهدف إلى نشر وزرع الثقافة المقاولاتية؛
- إنشاء بنك للأفكار يركز على مذكرات التخرج وكذا نتائج الأعمال المنجزة من طرف مخابر البحث الجامعية والتي يمكن أن تكون موضوع مشاريع استثمارية وتضمن الخبرات وإثراء التجارب في مجال المقاولاتية.

ثالثا: وظائف دار المقاولاتية:

تضطلع دار المقاولاتية بوظيفتين أساسيتين هما:²⁸

- **التحسيس:** من خلال تنشيط الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، عن طريق مختلف برامج التحسيس ونشر ثقافة المقاول، وتهدف هذه الوظيفة إلى العمل على الرغبات المقاولاتية للباحثين أو الطلاب بعد مغادرتهم الجامعة أو بعد الخبرة في العمل، لأن أثر عملية التحسيس يظهر مع مرور الوقت.
- **المرافقة:** تسمح هذه الوظيفة بإعداد الطلبة ودفعهم نحو الخطوات الأولى في اتجاه خلق مشاريعهم الخاصة، فمن خلال هذه الوظيفة يتم استقبال ومرافقة الفكرة إلى المشروع، بحيث تعمل دار المقاولاتية هنا على جمع الموارد التعليمية والتقنية التي من شأنها مرافقة مشروع المقاول بدءاً من المساعدة في تبني الفكرة وتحويلها إلى مشروع من خلال وضع أصحاب المشروع في شبكة التواصل الملائمة مع هياكل الدعم.

رابعا: مهام وأنشطة دور المقاولاتية:

في إطار تحقيق الأهداف الرئيسية لدور المقاولاتية فإنها تضطلع بمجموعة من المهام التي برمجتها سنويا ضمن البرنامج السنوي لدار المقاولاتية، والتي يمكن حصرها في ما يلي:²⁹

- تنظيم الأيام الإعلامية والتحسيسية داخل هياكل وكليات الجامعة؛
- تنظيم وعقد الملتقيات والندوات والأيام الدراسية في موضوعات المقاولاتية؛
- تنظيم تظاهرات (الجامعة الصيفية والجامعة الخريفية) حول كفايات وخطوات إنشاء المؤسسات بالشراكة مع المكونين والمرافقين المعتمدين لدى الوكالة؛
- عقد لقاءات واجتماعات دورية مع حاملي المشاريع من الطلبة؛
- تنظيم مسابقات لاختيار مخطط أعمال Business Plan؛
- تنظيم مسابقات نجوم المقاولاتية لاختيار أحسن الأفكار للمشاريع؛
- تنظيم الدورات التكوينية لفائدة الطلبة على غرار برامج BMG و TRIE-CREE.

خامسا: تنظيم دار المقاولاتية: تشكل دار المقاولاتية من لجان وطنية مشتركة ولجان محلية مشتركة بكل جامعة تحتم بتحديد برامج العمل ومدى تنفيذها

- **اللجنة الوطنية المشتركة:** وتتكون من: عضوين يمثلون وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أربعة أعضاء يمثلون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عضوين يمثلون الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع لائحة داخلية تحدد شروط عملها، وتعد أيضا تقريرا سنويا عن حالة تنفيذ

البرنامج وترسله إلى الوزراء المسؤولين عن العمل التشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي.³⁰

- **اللجنة المحلية المشتركة لكل مؤسسة جامعية:** وتتكون من: عضو ممثل عن مديرية التشغيل بالولاية، عضوين يمثلون الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، عضوين يمثلون المؤسسة الجامعية المعنية. تكون هذه اللجان مسؤولة عن اعداد التقرير السنوي وتقديمه إلى اللجنة الوطنية.³¹

I.3: ماهية التنوع الاقتصادي:

أولاً: التعريف: يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العملية الاقتصادية التي تستهدف تنوع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الانتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم التخلص من عبء الاعتماد على منتج أحادي في تحصيل المداخل المالية للدولة، أي التنوع الاقتصادي ما هو الا عملية استغلال لجميع المقومات والامكانيات التي يتمتع بها اقتصاد ما.

كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه العمل الذي يهدف من خلال لجعل كل القطاعات الإنتاجية تساهم بنسب متقاربة في حصة كل من: الناتج الداخلي الخام (تنوع هيكل الإنتاج)، حصة مستوى التشغيل، حصة الصادرات والإيرادات العامة، وفي نفس الوقت الرفع من قيم هذه المتغيرات من سنة لأخرى، ويتأتى ذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية في هذه القطاعات، بالإضافة إلى الرفع من فترة إلى أخرى في عدد القطاعات التي تشارك في حصة المتغيرات المذكورة.

أما على الصعيد الوطني التنوع الاقتصادي هو جزء من سياسة التدابير قصيرة المدى التي تهدف الى وضع استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف الى تعزيز جميع موارد الدولة وظهور قطاعات جديدة من النشاط والهياكل الانتاجية والحد من الواردات من ناحية، والحد من تركيز القيمة المضافة من ناحية أخرى من خلال ضمان مستوى من النمو الاقتصادي المستدام.

ثانياً: أهمية التنوع الاقتصادي:

للتنوع الاقتصادي أهمية بالغة تتمثل في تحقيق ما يلي:

- حماية الاقتصاد والحد من المخاطر: وذلك بتجنب التقلبات والمخاطر التي تكون نتيجة الاعتماد على مورد واحد؛

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

- تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام من خلال بناء القدرة على مواجهة التقلبات والتكيف معها في النشاط الاقتصادي من خارج الاقليم الذي يحد من التعرض للخسارة في الايرادات نتيجة تقلبات أسعار المنتجات في السوق الدولية، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر؛
- أفضل تنوع جغرافي: اذ أن التنوع الاقتصادي القائم على المتغيرات الاقتصادية يمكن أن يؤدي الى أفضل تنوع جغرافي؛
- الكفاءة: حيث بينت الدراسات في هذا المجال أن الاقتصادات المتنوعة هي الأكثر كفاءة على المدى الطويل.

ثالثا: أهداف التنوع الاقتصادي:

- يهدف التنوع الاقتصادي بصفة عامة الى:
- توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية بهدف التقليل من المخاطر الاستثمارية؛
- تقليل معدل البطالة وتوليد فرص التوظيف؛
- زيادة القيمة المضافة؛
- زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية وذلك لأن مخرجات كل قطاع تعتبر مدخلات انتاجية لقطاع اخر؛
- منح القطاع الخاص دور كبير في المساهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

- لمعرفة هل الاقتصاد في حالة تنوع اقتصادي هناك عدة مؤشرات منها:
- معدل ودرجة التغير الهيكلي: يدلان على النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في ناتج المحلي الاجمالي؛
- نسبة الإيرادات النفطية والغاز من مجموع الايرادات الحكومية حيث كلما قلت النسبة دلت على وجود تنوع اقتصادي؛
- عدم استقرار أسعار النفط وانعكاساتها على تذبذب الناتج المحلي الاجمالي؛

-نسبة الصادرات الغير النفطية الى مجموع الصادرات فارتفاع هذه النسبة دليل على تنوع اقتصادي؛

-تطور اجمالي العمالة في جميع القطاعات، هذا المقياس يقيس تغيرات التكوين القطاعي للنتاج المحلي الاجمالي؛

-تغير مساهمة القطاع الخاص والعام على الناتج المحلي الاجمالي، يعبر هذا المؤشر عن اسهام القطاع الخاص والعام في النشاط الاقتصادي الاجمالي.

تظهر لنا هذه المؤشرات مدى التنوع الاقتصادي الا أنها لا تمنح لنا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، لمعرفة هذا الأخير هناك عدة مؤشرات ومن أشهر هذه المؤشرات هو مؤشر هرفندل-هيرشمان (HERFINDAL HIRSHMAN)، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر (0) والواحد (1). بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وبحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \sqrt{\sum_{i=1}^n \left[\left(\frac{x_i}{X} \right)^2 - \frac{1}{N} \right]} \sqrt{\frac{1}{N}} \left(1 - \sqrt{\frac{1}{N}} \right)$$

حيث:

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB ؛

X_i: الناتج المحلي الاجمالي للقطاع i؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

المحور الرابع: تصور العلاقة بين دار المقاولاتية والتنوع الاقتصادي (نموذج مقترح):

إن كل من الجهود الفنية المادية والمالية التي تبذلها اللجنة الوطنية المشتركة واللجان المحلية المشتركة على مستوى كل جامعة ممثلة في دار المقاولاتية بالشراكة مع كل هيئات الدعم الفني والمالي، والتي تهدف إلى الرفع من مستوى الوعي المقاولاتي للطلبة بالجامعات والعمل على دعم الطلبة حملة المشاريع في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم المبتكرة على أرض الواقع في شكل مؤسسات ناشئة تهدف لخلق قيمة جديدة للفرد والمجتمع والاقتصاد كذلك، إلا أن هذه الوتيرة في العمل لاتزال ضعيفة ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى إلقاء كاهل هذا القطاع للطلبة وانتظار الأفكار منهم، وهو الأمر الذي يبطئ من وتيرة تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة من خلق هذه الأطر والتنظيمات، كذلك نجد أن ترك الحرية الكاملة للطلبة في الحصول على الأفكار ومحاولة تجسيدها على أرض الواقع

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

قد لا يحقق بدرجة كبيرة تنوعا اقتصاديا مرضيا، خصوصا وأن العالم يشهد ثورة في مجال الرقمنة والخدمات الالكترونية الأمر الذي قد يؤدي بجميع الطلبة الراغبين في العمل المقاولاتي التوجه لهذا القطاع دون غيره من القطاعات الاقتصادية، مما يتسبب لاحقا في تشبعه وبلوغ ذروته القصوى، وبقاء العجز في باقي القطاعات وهو ما تؤكد نظرة شومبيتر للمقاول على أنه يسوق لما يعرف بالهدم الخلاق أي أنه السبب في هدم الأسواق الحالية وخلق نوعا من عدم التوازن بين الأسواق أو القطاعات من خلال تسويقه لابتكارات غير معهودة أو مسبقة.

ولهذا يمكننا تصور نموذج جديد لسيرورة عمل دار المقاولاتية على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، يختلف نوعا ما عن التصور السابق، حيث يهدف هذا التصور لتوجيه السلوك المقاولاتي للطلبة نحو تجسيد أفكارهم في شكل مؤسسات ناشئة بناء على مخطط عمل يحدد الأطر التي تنشأ فيها الأفكار والتي تتحدد وتوجه بالتوازن لتلبية حاجات الأسواق المختلفة وتغطية العجز فيها بما يضمن تحقيق التنوع الاقتصادي.

شرح النموذج:

- **اللجنة الوطنية المشتركة:** حافظنا في هذه اللجنة على نفس التنظيم الحالي، ويمكن العودة للعنصر الخامس من المحور الثالث للاطلاع على مكونات هذه اللجنة.
- **اللجنة المحلية المشتركة لكل جامعة:** تكون هذه اللجنة مسؤولة عن كل ما يتعلق المقاولاتية وانشاء المؤسسات المتنوعة ضمن برنامج يتوافق وتلبية حاجات القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتركز أكثر بالعمل على ترقية الولاية المتواجد فيها الجامعة ودعمها بمشاريع جديدة مستوحات من الأفكار التي يقدمها الطلبة تساهم في الرفع من المستوى التنموي والاقتصادي للولاية وتغطية القطاعات التي تعاني من عجز، وتنقسم هذه اللجنة إلى:

➤ **لجنة عامة على مستوى دار المقاولاتية بالجامعة:** وتتكون هذه اللجنة من:

- ✓ مدير دار المقاولاتية بالجامعة؛
- ✓ لجنة علمية تشكلها رئاسة الجامعة مكونة من مجموعة من الأساتذة على اختلاف تخصصاتهم؛
- ✓ ممثلين عن وكالات وهيئات الدعم الفرعية بالولاية؛
- ✓ ممثل عن الاستثمار من الولاية؛
- ✓ مجموعة من الشركاء الاقتصاديين للجامعة أصحاب المؤسسات؛
- ✓ رجال الأعمال بالولاية؛

تضطلع هذه اللجنة بوظيفتين أساسيتين هما التشخيص والتحليل، بحث يتم تشخيص البيئة الاقتصادية بالولاية لمعرفة مستويات الاستثمار فيها وحجم تغطية نشاط المؤسسات المتواجدة في كل ربيع الولاية لكل القطاعات

الاقتصادية (الفلاحية، الصناعية، الخدمية، التجارية، السياحية... الخ)، بعدها تأتي عملية أو وظيفة التحليل اين يتم تصنيف القطاعات التي تشكل فرص للاستثمار وكذا القطاعات التي تعاني من عجز، هذا من جهة ومن جهة أخرى دراسة لنقائص المؤسسات المتواجدة في الولاية ومعرفة أسبابها والمشاكل التي تعترضها وتحول بينها وبين تحقيق مستويات اقتصادية مرضية وتلبية حاجات سوقية بالقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه.

بعد الانتهاء من عملية التشخيص والتحليل يتم إعداد مخطط عمل بالقطاعات الواجب الاستثمار فيها ويتم توزيعها على اللجان الفرعية لكل كلية، بحيث تقوم هذه الأخيرة بالإعلان والعمل عليها على شكل مذكرات تخرج وتحول بذلك مذكرة التخرج لأحد ثلاث نقاط إما فكرة مؤسسة ناشئة أو براءات اختراع أو حلول لمشاكل معينة.

يختار الطالب الذي يقرر مواصلة طور الماستر فكرة في أحد القطاعات المعلن عليها ويتم العمل عليها لمدة سنتين، بحيث يتلقى بالإضافة لتكوينه الأكاديمي تكوينا في مجال المقاولانية (خبرات في التسويق، خبرات إدارية، قانونية وفنية وغيرها) كل هذا توفره اللجنة الفرعية، أيضا يمكن للطالب خلال السنتين أن يقوم بخرجات لمؤسسات قائمة التي تتصف بالتشابه مع الفكرة التي يحملها الطالب وهذا ما يوفره الشركاء الاقتصاديين أصحاب المؤسسات، بحيث يتم السماح للطلبة حملة المشاريع ان يستعينوا بالمؤسسات القائمة في اكتساب المزيد من الخبرة ودعم أفكارهم بقوة الملاحظات التي يحصلونها من تلك الخرجات.

طول المدة التي يقضيها الطالب في بناء فكرته لسنتين كاملتين ويتوجها بمذكرة تخرج، تفجر في داخله شغف أن يرى فكرته قيد التجسيد بعد أن يقوم بمناقشة مذكرته، وعليه فاحتمالية توجه الطالب للقطاع المقاولاتي يكون جد مرتفع بسبب الارتباط والایمان الذي شكله وفكرته طول الفترة التي قضاها في بنائها، أما بالنسبة للمذكرات التي تحظى ببراءات اختراع يتم هنا تبنيها من طرف رجال الأعمال بالولاية ومحاولة تجسيدها.

➤ **لجنة فرعية على مستوى كل كلية:** تتكون هذه اللجنة من مجموعة أساتذة هدفها تحسيس ومرافقة الطلبة في الربط بين أفكارهم وتكييفها لتلاءم والقطاعات المعلن عليها في خطة العمل للدفعة، هذا بالإضافة إلى تنظيم الأفكار المتشابهة في فرق عمل وجمعها تحت فكرة واحدة ووضع هيكلية لفريق العمل حتى يتضح لكل فرد في الفريق مسؤولياته ومهامه، وترتيب اجتماعات دورية مع الطلبة التي تعاني صعوبات في ضبط الأفكار.

إضافة إلى عمل اللجنة أعلاه، تقوم هذه الأخيرة بإعداد نظام مواهب يقوم فيه الطلبة بالتسجيل او الإعلان الصريح عن مواهبهم كالقدرة على البرمجة أو التعليق الصوتي مثلا أو المهارة في استخدام تقنيات الجرافيك أو حرف أخرى يتقنها الطالب، الغرض من نظام المواهب هو تكوين فرق عمل لكل شخص لديه فكرة قابلة للتجسيد إلا أنه لا يملك الخبرات والمهارات اللازمة لتجسيدها، فمثلا كأن يقوم طالب في كلية الاقتصاد بالتفكير في فكرة

آليات الدعم المقاولاتية في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي

خارج مجال تخصصه ولنقل في مجال الميكانيك مثلاً إلا أن تجسيدها يكون صعب بالنسبة له، هنا تقوم اللجنة من خلال نظام المواهب بتكوين فريق عمل ذو مهارات تسمح بتجسيد نماذج عن الفكرة المراد إطلاقها.

من خلال كل ما سبق نجد أن النموذج المقترح يهدف إلى:

- ✓ ربط فكرة إنشاء المؤسسات بمذكرات تخرج الطلبة وفق بناء محكم من دار المقاولاتية يراعى فيه تلبية الحاجات الاقتصادية لمختلف الأسواق والقطاعات بما يضمن تنوعاً اقتصادياً؛
- ✓ لا ينتظر هذا النموذج وقت طويل لتقبل الطلبة لفكرة المقاولاتية ومحاولة تكوين أفكار بالمزامنة مع التردد الشديد، وإنما يفرض فكرة المقاولاتية على الطلبة بربطها بمذكرة التخرج وهو بذلك يحفز بهذا الفرض عقل الطالب على تصنيع أفكار وتقديم حلول؛
- ✓ إنشاء علاقة بين الطالب والفكرة التي يعمل عليها بحيث أن هذه العلاقة تمنعه غداً من تقبل فكرة العمل بالقطاع العام مما يقلل الضغط على هذا القطاع؛
- ✓ الرفع من معدل الأفكار التي يمكن تجسيدها كمؤسسات؛
- ✓ تشجيع الطالب بالفكر المقاولاتي لدرجة كبيرة وإمامه الكبير بفكرته، الأمر الذي يولد له توجه واضح نحو العمل الحر؛
- ✓ استفادة الطالب من خبرات المؤسسات القائمة طيلة فترة الخرجات والتربصات التي يقوم بها للمؤسسات والمصانع وضمان نقل خبرة النجاح والاستمرارية وتفادي المشاكل والعراقيل؛
- ✓ الربط بين الجامعة والمحيط الخارجي بحيث يمثل النموذج درجة كبيرة من الانفتاح على البيئة، كما يبرز النموذج أهمية الجامعة ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي؛
- ✓ يهدف النموذج لتكوين حقل من المؤسسات الصغيرة التي تشكل بتوحيدها مع تنظيم اقتصادي يحقق صناعة ثقيلة فيما بعد في كل ولاية.

IV- الخلاصة :

من خلال دراستنا لموضوع «آليات الدعم المقاولاتي في الأوساط الجامعية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي - دار المقاولاتية نموذجاً- " توصلنا لمجموعة من النتائج مفادها:

- تعبر المقاولاتية عن العملية الهادفة لخلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للأمم والمساهمة في تعزيز مستويات التنمية بالدولة؛

- يعتبر الفرد المقاول حجر الأساس في النظام المقاولاتي، حيث لا ينشأ هذا الأخير إلى بثنائية (مقاول/ فرصة) فالمقاول هو ذلك الفرد الذي يتصف بمجموعة من الخصائص أهمها المبادرة، الإبداع والاستباقية للفرص التي تطرحها البيئة فيحولها لمجموعة من المنتجات في شكل سلع أو خدمات تحت غطاء مؤسسة ناشئة هدفها تحقيق التميز والربح من خلال خلق قيم مضافة؛
- تمثلت التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية في الوسط الطلابي الجامعي من خلالها تبنيها لفكرة دار المقاولاتية، وكان أول تجسيد لها سنة 2007 بجامعة الاخوة منتوري بقسنطينة؛
- تعد التجربة الجزائرية من خلال دار المقاولاتية تجربة ناجحة في زرع الوعي والحس المقاولاتي في الوسط الجامعي، إلا أنها ذات وتيرة ضعيفة لا تسد العجز في قطاع التشغيل بصفة تامة ولا تحقق المشروعات المنبثقة عنها في شكل مؤسسات ناشئة التنوع الاقتصادي المطلوب؛
- لا يجب أن تقتصر وظائف دار المقاولاتية على وظيفتي التحسيس والمرافقة فقط، وإنما يجب أن تتعدى لوظائف أخرى أهمها وظيفتي التشخيص والتحليل للبيئة الاقتصادية. فلا يمكن مرافقة الطالب دون وضعه أمام الإطار الصحيح للاستثمار والكشف له عن كل الفرص والتحديات الموجودة في كل القطاعات الاقتصادية الصناعية منها والسياحية والفلاحية وغيرها.
- اتضح من خلال النموذج المقترح الارتباط القوي بين دار المقاولاتية وتحقيق النمو الاقتصادي اذ تعتبر دار المقاولاتية همزة وصل بين المؤسسات الناشئة في الأوساط الجامعية وتحقيق التنوع الاقتصادي من خلال عمليتي التشخيص والتحليل المقاولاتي التي تقوم بهما دار المقاولاتية على البيئة الاقتصادية.

التوصيات:

- التعديل في لجان ووظائف دور المقاولاتية حسب النموذج المقترح؛
- التشخيص والتحليلي البيئي الدائم للبيئة الاقتصادية بالمنطقة من شأنه أن يخلق العديد من الفرص لتمييز المؤسسات الناشئة غدا في شتى القطاعات الاقتصادية؛
- على طور الماستر أن يدعم بتعليم مقاولاتي بالمزامنة مع التعليم الأكاديمي، هدفه ان يصل الطالب لمستوى عالي من التشبع بفكرته وأن يحصل على الكم الواسع من الخبرات التي تؤهله لإدارة مشروعه غدا؛
- إعداد نظام لتسجيل المواهب والمهارات بكل كلية، الهدف منه خلق فرق عمل ذات مهارة لكل مشروع يتطلب وجود فرق عمل بالجامعة؛
- تنظيم الأفكار ذات العلاقة ببعضها في شكل تنظيمات اقتصادية من شأنها ان تخلق صناعة ثقيلة غدا.

مناقشة الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ارتباط قوية بين دار المقاولاتية وتحقيق التنوع الاقتصادي: هذه الفرضية صحيحة إذ أن دار المقاولاتية من خلال العمليات المقترحة في تصميم النموذج من شأنها أن تزود الطلبة بكافة المعلومات حول القطاعات الواجب الاستثمار فيها، الأمر الذي يؤدي بالطلبة لدخول عالم المقاولات بمؤسسات ناشئة متنوعة تخدم قطاعات اقتصادية متنوعة، الأمر الذي ينعكس إيجابا في تحقيق تنوع اقتصادي.

- الإحالات والمراجع:

- 1 - بن وريدة حمزة وآخرون، تفعيل الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين من خلال دور المقاولاتية: دراسة ميدانية لدار المقاولاتية بالمركز الجامعي ميلة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)، 2021، ص 349.
- 2 - بوبكر بوعافية وعبد القادر ناصور، أثر التعليم الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين: دراسة حالة طلبة جامعة سيدي بلعباس، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)، 2021، ص 376.
- 3 - سمية بن شواط وزواوي لعوج، مساهمة قطاع التعليم العالي بالجزائر في بعث وإرساء المقاولاتية: نموذج مقترح، مجلة البشائر الاقتصادية، بشار (الجزائر)، 2022، ص 317.
- 4 - بو بكر بوعافية وعبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص 376.
- 5 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين: دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت، Revue des Reformes Economiques et Integration En Economie Mondiale، الجزائر، 2020، ص 5.
- 6 - سمرة فرحي و مديحة بخوش، تجارب دولية في دعم المقاولاتية، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEJE، الجزائر، 2021، ص 52.
- 7 - فوزي لوالبية وآخرون، دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي: جامعة الجلفة أنموذجا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2019، ص 172.
- 8 - عبد القادر هاملي و مصطفى حوحو، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة (الجزائر)، 2018، ص 25.
- 9 - موسى بن عباس و أسماء زدوري، دار المقاولاتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاولاتي المحلي: دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة باتنة 02، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)، 2021، ص 597.
- 10 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 11 - سمرة فرحي، ومديحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- 12 - جيلالي العقاب و نور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 13 - بوبكر بوعافية وعبد القادر ناصور، مرجع سبق ذكره، ص 377.
- 14 - فوزي لوالبية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 171.

- 15 - سمية بن شواط و زواوي لعوج، مرجع سبق ذكره، ص 318.
- 16 - سمرة فرحي و مديحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- 17 - ابتسام قارة و آخرون، دور دار المقاولاتية في تطوير الفكر المقاوطني لدى الشباب الجامعي: دار المقاولاتية بجامعة غيليزان أنموذجا، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، الجزائر، 2020، ص 95.
- 18 - سهام موفق وآخرون، الطالب الجامعي والمشاريع المقاولاتية: بين المناهج الجامعية والواقع العملي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، 2017، ص 752.
- 19 - سهام موفق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 753.
- 20 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 06.
- 21 - أحمد بن قطاف، دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاوالاتية في الجامعات: دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعرييج، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعرييج (الجزائر)، 2021، ص 190.
- 22 - جيلالي العقاب ونور الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 07.
- 23 - الطاهر بعلة ونجوى بن عويدة، الشراكة بين الجامعة وأجهزة الدعم من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية: عرض تجربة الشركة بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " دار المقاولاتية بميلة"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2018، ص 181.
- 24 - أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 191.
- 25 - موسى بن عباس وأسماء زدوري، مرجع سبق ذكره، ص 590.
- 26 - أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 192.
- 27 - المرجع نفسه، ص 192.
- 28 - الطاهر بعلة ونجوى بن عويدة، مرجع سبق ذكره، ص 182.
- 29 - أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 193.
- 30 - أبتسام قارة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 98.
- 31 - فوزي لوالبية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174 .